

الرأي العام الإلكتروني: امتدادات الكترونية للرقابة الشعبية على نفاذ القوانين

Electronic Public Opinion: Electronic Extensions of Popular Control over the Effectiveness of Laws

بوصبع سلاف¹،¹ جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، s.bousbaa@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: مارس / 2021

تاريخ القبول: 15/01/2021

تاريخ الإرسال: 19/06/2019

المخلص:

تعد ظاهرة الرأي العام الإلكتروني من بين انعكاسات الاستخدام المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي أبان على عدة تجليات وتغيرات وتحولات على مستوى هذا المعطى خاصة في علاقته بالدور الرقابي، مكتسبا أبعادا جديدة سنحاول رصدها في هذا المقال وذلك بالوقوف أولا على دلالات هذا المفهوم كمحاولة للامساك به وتبيان الإشكالات المتعلقة بضبطه، ثم تسليط الضوء على الدور الرقابي للرأي العام في علاقته بالقواعد القانونية من حيث النشأة والتعديل والتغيير والإلغاء والنفاذ و أخيرا رصد المظاهرات الجديدة وذلك من خلال الحديث عن التغيرات التي مست كنه الرأي العام وآلياته ومنابعه ووظائفه وكذا سبل وطرق تفاعله وحركته في إطار الدور الرقابي المنوط به باعتباره أحد أهم آليات الرقابة الشعبية وذلك لكونه ضامنا شعبيا لنفاذ القواعد القانونية.

الكلمات المفتاحية: الرأي العام؛ الرأي العام الإلكتروني؛ الرقابة الشعبية؛ القانون.

Abstract:

The phenomenon of electronic public opinion is among the répercussions of the accelerated use of information and communication technologies that have démonstratif several manifestations, especially in relation to the oversight role, with new dimensions we will try to monitor in this article by first standing on the implications of the concept as an attempt to capture it and clarify the problems Related to its seizure, then highlighting the oversight role of public opinion in its relationship to legal rules in terms of origination, amendment, change, cancellation, enforcement, and finally monitoring new manifestations, by talking about changes that touched its mechanisms, sources, and functions, as well as ways of its interaction and mobility within the framework of the supervisory role assigned It is considered as one of the most important mechanisms of popular control, as it is a popular guarantor of legal enforcement.

Key words: Public opinion, electronic public opinion, popular control, law.

مقدمة:

أدى الاستخدام المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى أحداث عدة تحولات عميقة مست جميع المجالات السياسية والاجتماعية منها، وخلق تغيرات على مستوى العديد من البنى والظواهر، وفي هذا الصدد نلمس حدوث تحولات في العلاقات بين أطراف الاتصال السياسي حيث عززت التكنولوجيات منافذ ووسائط هذا الاتصال وسبل التغذية الراجعة التي لم تتوفر منها إلا اللمم القليل سلفا وهذا ما أثر على الراي العام باعتباره محركا للعملية السياسية من جهة ومعطي أساسي في حركيتها من جهة أخرى؛ وهذا ما أحدث جملة من التغيرات في الوظائف والأدوار المنوطة به فكرس لامتدادات لهذه الوظيفة أو تلك وخلق وظائف جديدة بالكامل أو صبغ أخرى بمحددات وميزات عززت هذه الوظائف، أو حتي خلق صيغا جديدة منها بدأت تتضح معالمها شيئا فشيئا.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف تظهت الرقابة الشعبية على نفاذ القوانين من خلال الرأي العام الإلكتروني؟ ومن خلالها سنحاول إلقاء الضوء وفق مقاربة تقنو- اتصالية على هذا العنصر الجديد ألا وهو الرأي العام الإلكتروني الذي ينشأ او على الأقل يتم التعبير عنه الكترونيا عن طريق شبكة الأنترنت أو عبر مختلف شبكات التواصل الاجتماعي انطلاقا من هذا السؤال البحثي الملح لاستظهار التغيرات والتحولات التي مست هذا المعطي باعتباره أحد أهم سبل وآليات الرقابة الشعبية على القوانين وذلك بسبر هذه العلاقة من حيث النشأة والمسار في ظل التطورات الحاصلة؛ باستخدام منهج تحليلي وصفي يصف هذه الظاهرة وتجلياتها وأبعادها ثم ينتقل الى تحليل متغير الوظيفة والأدوار في إطار العلاقة المفترضة مع الجانب التشريعي القانوني.

1- الرأي العام الإلكتروني: محاولة للإمساك بالمفهوم

إن التأسيس المفاهيمي للرأي العام هو ضرورة خلقتها اختلافات المواقع الفكرية والنظرية إزاءه، وهذا ما كساه بنوع من الضبابية حيث تختلف الاتجاهات حوله حد التعارض أحيانا، وبين هذا وذاك، يبقى الرأي العام ماثلا أمام العيان خصوصا مع ما أفرزته تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعليه سنحاول أن نرصد بادئ الأمر جملة من التعريفات التي وان لم تحط بهذا المفهوم، لكنها ستثير بعض جوانبه، لننتقل إلى مفهوم الرأي العام الإلكتروني بالتعريف والشرح.

1.1 مفهوم الرأي العام:

بداية؛ يعد هيربرت بلومر Herbert Bloomer من " أوائل علماء الاجتماع الذين أوضحوا مفهوم الرأي العام، حيث ذهب الى أن الرأي العام نتاج للتفاعل بين جماعات يحدث في سياق اجتماعي سياسي هو ليس بالضرورة رأي الأغلبية"¹ فيما يعرفه ماكس ماكومز Max McCums وآخرين (2011): " أنه وفاق جماعي بشأن الأمور السياسية والمدنية توصلت إليه الجماعات المكونة للمجتمع الأكبر ويمكن أن تنتوع هذه الجماعات من كيانات صغيرة إلى جماعات ومجتمعات دولية ضخمة"².

أما إسماعيل علي سعد فيعتبره " حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد أو الجماعات إزاء شأن من الشؤون يمس النسق الاجتماعي للأفراد أو التنظيمات والنظم والتي يمكن أن يؤثر في تشكيلها من خلال عمليات الاتصال التي تؤثر نسبيا أو كليا في مجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي أو الدولي"³. وانطلاقا مما سبق يظهر جليا أن الرأي العام يعني ضمنا وجود اتفاق بين الغالبية من المواطنين في الاتجاه نحو قضية معينة بغض النظر عن " درجة " هذا الاتجاه وقوته، ولو أن الأمر ليس بالبساطة التي يظهر بها حيث أثارت فكرة الاتفاق هذه جدالات فكرية وتنظيرية كثيرة، تعبر عنها اتجاهات مختلفة ومتعارضة أحيانا؛ وفي هذا السياق نجد الاتجاه الذي يتأسس على النزعة الامبريقية والسلوكية ويجعل من الرأي العام معطى أساسي يمكن قياسه وتلمس تأثيراته إحصائيا مما يعطيه دور الريادة واصفا إياه بكونه مصدرا للسلطة والتشريع وأداة للرقابة؛ فيما يشكك الاتجاه الآخر في وجوده أصلا ويذهب إلى اعتباره أسلوبا من أساليب شرعنة سلطة معينة أو يضعه في إطار الإلهاء السياسي حيث نجد عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو Pierre Bourdieu الذي يطعن في وجود الرأي العام ، وذلك في مقالة له بعنوان "الرأي العام غير موجود" وذلك عن طريق دحض ثلاث مسلمّات أساسية تقوم على عمليات قياس الرأي العام معتقدا أن "التأثير الأساسي لتحقيق سبر الآراء هو: تركيب فكرة مفادها أنه يوجد رأي عام مجمع عليه، الهدف إذن اعطاء شرعية لسياسة ما وتدعيم موازين القوى التي تشكلها أو تمكنها من أن تصبح ممكنة"⁴، يسانده في ذلك ليبمان Walter Lippmann الذي يقدم في كتابه "الجمهور الشبح" حجته حول انقضاء وجود الرأي العام فحسب رأيه "لا تكون الحكومة المستنيرة بالرأي سوى مثال لا يمكن بلوغه ... بقدر ما يكون المواطن بلا رأي في معظم المواضيع حول الشؤون العامة"⁵.

فيما ظهر هذا التشكيك أكثر حدة لدى البعض الآخر فحسب ما ذهب إليه نظرية لولب الصمت لصاحبته إليزابيث نويل نيومان(1974) Elizabeth Noel Newman التي تعتقد أن فكرة التوافقية هذه ليست ممكنة، حيث يعبر الرأي العام فقط عن رأي فئة معينة تتصف بكونها فئة نافذة بحكم اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بينما لا يتم التعبير عن رأي الباقيين، سواء شكل هؤلاء أغلبية أم أقلية، وحتى أنه قد يحصل أن يحسب الرأي المسكوت عنه، ضمن الرأي المعبر عنه.

و بعيدا عن هذا الجدل الذي ذكرناه ليس على وجه التفصيل و لكن على محمل الإشارة إلى عنصرين أساسيين أولهما التأكيد على كون مفهوم الرأي العام في حد ذاته هو مفهوم زئبقي يصعب الإمساك به في ظل تعدد إذ لم نقل تعارض الاتجاهات النظرية في هذا السياق، هذا الأمر لا مقام له هنا، أما ثاني هذه العناصر فرغبتنا في موقعة موضوع بحثنا (الرأي العام الإلكتروني) ضمن هذا الجدل الفكري وهذا ما سنحاول تبيانه بعد أن نقف عند تعريف هذا المفهوم الجديد في العنصر الموالي.

2.1. مفهوم الرأي العام الإلكتروني:

يمكن اعتبار الرأي العام الإلكتروني أنه ذلك الرأي الذي يرتبط بالعالم الافتراضي بطريقتين، إما من حيث كون هذا العالم منبته ومنبعه، أو بكونه منفذا للتعبير عنه أو من خلالهما معا، فمن جهة توفر

تكنولوجيا الإعلام والاتصال مساحات واسعة لاستعراض الأفكار ومناقشتها وتداولها وهذا ما يسهم في تشكيل الرأي العام، ومن جهة ثانية تقوم نفس تلك المساحات بمهمة التعبير عن هذا الرأي العام الإلكتروني بعد تشكله.

و عليه يمكن تعريف الرأي العام الإلكتروني على أنه " كل فكرة - اقتراح - رأي مشاركة أو حتى لفظ اعتراض غاضب أو نكتة تعبر عن توجه معين أو تدافع عن إيديولوجية بعينها، أو تتبع من تجربة شخصية سواء فردية أو جماعية لتصل إلى نتيجة سياسية عامة يتم توصيلها كرسالة اتصالية من خلال تلك الشبكة (الأنترنت) " ⁶ .

من خلال ما تقدم يظهر أن الرأي العام الإلكتروني هو اتجاه أو موقف يتكون إلكترونياً ويتم التعبير عنه أيضاً إلكترونياً في الفضاء الافتراضي، لكن وعلى أرض الواقع يظهر الأمر أعقد من ذلك بكثير، لأن هذا المنظور قد أضاف جدلاً آخر لظاهرة الرأي العام، يعزز لمواطن من هذا الجدل كانت قائمة، وتتشأ مواطن جدل أخرى جديدة.

فبالنظر إلى الناحية التقنية، وارتباط الرأي العام الإلكتروني بتوفر بنية تحتية إلكترونية، وإمكانيات تقنية واقتصادية وثقافية معينة، تجعل من الوصول إلى "الأغلبية" المرجوة في الرأي العام أمراً بعيد المنال، أضف إلى هذا الشق الذي يسمى فجوة رقمية بين من يملكون تكنولوجيات الإعلام والاتصال وبين من لا يملكون؛ يمكن أن ندرج فجوة من نوع آخر، لا تكمن على مستوى النفاذ إلى هذه التكنولوجيات ولكنها تقع على مستوى المحتوى، أو ما يحلو للبعض تسميته " فجوة المحتوى"، والتي تتعلق باختلافات الموجودة على مستوى استخدام هذه التكنولوجيات، وهذا ما سيؤسس لفروق جوهرية بين مختلف النافذين لهذه التكنولوجيا، مما يعمق لإشكالية "الأغلبية" المطروحة في الرأي العام من الناحية المفاهيمية.

والمقابل يعزز الواقع المكفول تكنولوجيا وجود هذا الرأي العام عبر سيرورة تشكله، فهو يوفر هذا الكم المعلوماتي الهائل عن مختلف القضايا والأحداث بصفة تكاد أن تكون انفجاراً معلوماتياً متسارعاً، وكذلك يعتبر منصات ومراتع لنقاشات لا حصر لها حول هذه القضايا، وفي الأخير يفتح منافذ وسبل التعبير عن هذا الرأي العام بعد تشكله، كل ذلك في ظل التزايد المذهل لاستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بحسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: إحصائيات حول مستخدمي الإنترنت والفايسبوك ونسب النفاذ في كل من الجزائر والبلدان العربية والعالم (الثلاثي الأول 2020)

عدد السكان تقديرات 2020	مستخدمي الإنترنت 31 ديسمبر 2000	مستخدمي الإنترنت (31 ديسمبر 2019)	النفاذ بالنسبة لعدد السكان	نسب النمو (2000_2017)	مستخدمو الفاييسبوك (31 ديسمبر 2019)	
43 851 044	50 000	25 428 159	%58	%37060	19 000 000	الجزائر
436 985 487	2 712 700	236 558 627	%59,5	% 6626	183 765 886	الدول العربية
7 796 615 710	%100	4 585 578 718	%58,8		2 224 726 721	العالم

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات موقع (Internet World Stats) 2020

www.internetworldstats.com/stats5.htm و www.internetworldstats.com/stats1.htm

2- الرأي العام وأبجديات الدور الرقابي:

لزاما علينا أن نتحدث أولا عن الرأي العام باعتباره أحد الضمانات الشعبية لنفاذ القواعد القانونية بشكل عام، لنلامس فيما سيلي هذه المسألة في بعدها الإلكتروني على اعتبار أنها تتأسس على البعد الأول وتعتبر امتدادا له.

1.2. فواعل الرأي العام:

يعتبر الرأي العام "قوة حقيقية، شأنه شأن الريح، له ثقل وضغط عظيم، وهو كالريح لا تمسك بها ولكن تتحني لها وتطيع، خاصة مع الثورة والتطوير المستمر في وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجية"⁷ وهذا ما سيتترجم في علاقته بالسلطة على شكل رقابة شعبية، قد تصل إلى درجة من التماهي جعلت "جامس برايس James Price مؤلف جمهورية أمريكية (1888) يتخيل قيام "حكومة الرأي العام" التي يمكنها الحفاظ، فيما يتعدى البرلمان وشتى المواقع التمثيلية، على صلة مباشرة و دائمة بين السلطة السياسية (التي يمكنها الخضوع للرأي) وبين جمهور المواطنين"⁸، في نظرة تقترب إلى حد ما من طوباوية مثالية موهلة.

وهنا تتكشف العلاقة بين الرأي العام و الديمقراطية مما يؤسس لاختلافات جوهرية في التعاطي مع هذا الأخير على المستوى الواقعي إذ يختلف دور الرأي العام بين الأنظمة الديمقراطية التي تهتم باتجاهاته وتستجيب لها من خلال مخرجاتها، ويمارس بها (الرأي العام) رقابة شعبية تنتج ضمانات لاحترام القواعد القانونية والدستورية؛ وبين الأنظمة غير الديمقراطية (باختلاف مستوياتها)، والتي تتراوح علاقتها

بالرأي العام بين خلق و تشكيل هذا الرأي وفق منظور التعبئة السياسية، والسيطرة عليه عبر تربيته وتوجيهه أو تجاهله أو حتي قمعه، ليتحول إلى رأي عام كامن قد ينفجر على شكل ثورة شعبية.

وهذا ما يؤكد أن الرأي العام يقع ضمن منظومة متكاملة، يتأثر بها ويؤثر فيها من حيث المنبع ومن حيث المصب، فالرأي العام يتطلب وجود وعي سياسي لدى المواطنين ودرجة من النضج السياسي والثقافة السياسية حول مختلف القضايا المطروحة ويتأثر كذلك بالحياة السياسية والفاعلين السياسيين، كما يدخل في علاقة ارتباطية مشكّلة (بفتح الكاف) من المجتمع المدني و جماعات الضغط و مشكلة (بكسر الكاف) لهما في الوقت ذاته، وقبل ذلك كله يعتبر الابن الشرعي لوسائل الإعلام التي تقوم بتوفير المعلومات و الأخبار لتغذية النقاشات أو حتي بترتيب هذه الأخبار و الأحداث في إطار الصناعة الخبرية وفق منظور الأجندة (agenda setting) و الذي يفترض بحسب كوهين Bernard Cohen أنه " قد لا تكون وسائل الإعلام ناجحة في تعليم الناس كيف يفكرون لكنها ناجحة بالتأكيد في تعليمهم بماذا يفكرون"⁹.

فكما لا يخفي على أحد، يمر تشكل الرأي العام عبر سيرورة توفر المعلومات و الأخبار حول قضية معينة لتثار نقاشات حولها تقضي إلى تشكيل اتجاهات و مواقف إزاءها و يترجم في الأخير على شكل سلوكيات تعبر عن هذا الرأي العام ولعل ما تمر به بلادنا في الآونة الأخيرة خير مثال على أساليب التعبير عن هذا الرأي العام من اعتصامات ومظاهرات واحتجاجات وإضرابات وعصيان مدني... الخ؛ ولو أن فعالية هذا الرأي محكومة بعدة محددات أهمها توفر القوانين الضامنة لحرية الرأي والتعبير والإعلام من جهة ودرجة التنقيف والوعي بهذه الحقوق من جهة ثانية، وعندما يتحقق ذلك يتحقق معه الدور الرقابي لهذا الرأي العام على اعتبار أنه أقوى الضمانات الشعبية لنفاذ القواعد القانونية والدستورية وحتى باعتباره " معيار نوعيا لقياس مدى صلاحية الدستور" 10 حيث أن الرأي العام هو تعبير عن الإرادة الشعبية فكما نبعت التشريعات والقوانين منها و كانت بذلك انعكاسا للرأي العام، كلما عرفت هذه الأخيرة الاستقرار و الثبات، ومن جهة ثانية فقد "أثبتت النتائج العلمية أن احترام الدساتير لا يتوقف على ما تحوطها بما النصوص من إجراءات و ضمانات، بقدر ما يعتمد على إيمان الشعب وقوة الرأي العام في التمسك بها و الحرص عليها" 11 وهذا لا يحدث كما أسلفنا إلا في محيط يشهد تأصيلا للحقوق و الحريات و انتشارا للوعي و النضج السياسيين، وهذا ما يرتبط بدوره عضويا بمجموعة من المتغيرات حصرها البروفيسور عزي عبد الرحمن في " تقلص ظاهرة الأمية و انتشار التعليم وتزايد مشاركة الكثير من الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية"¹².

كما تساند الرأي العام جملة أخرى من الفواعل أهمها مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها "مجموعة المؤسسات و الفعاليات و الأنشطة التي تحتل مركزا وسطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليه البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من جهة أخرى"¹³ دون أن نهمل الحديث عن وسائل الإعلام التي تلعب "دور المراقب الجماعي لصالح الشعب من خلال انتقاد سياسات الحكام وكشف فضائهم و فسادهم وانتهاكهم لسيادة

القانون¹⁴، إضافة إلى الأحزاب السياسية وجماعات الضغط حيث أن "العلاقات بين الرأي العام والأحزاب تتطوي على تفاعلات معينة مبنية على أساس الأفعال و ردود الأفعال المتبادلة"¹⁵، إذ أن موقع هذه الأحزاب في الحياة السياسية تؤهلها لتشكيل فهم عام إزاء مختلف القضايا المطروحة و كذلك الأمر بالنسبة لجماعات الضغط التي تمثل قوى تتدخل في تشكيل هذا الرأي العام و مساندة على اعتبار تأثر الفرد برأي الجماعة التي ينتمي إليها.

2.2. الرأي العام: مستويات الرقابة وآلياتها

إن العلاقة بين الرأي العام والقوانين وعلى رأسها الدستور هي علاقة ممتدة تقع على مستويات ثلاث:

- **على مستوى إعداد القوانين:** يمكن ترجمة هذا الأمر من مدخل اتصالي أن الرأي العام يصل إلى النظام على شكل مدخلات تعبر عن مطالبه و يتحول إلى مخرجات تمثل تشريعات تستجيب لهذا الرأي العام فعلى مستوى الدستور مثلا " تتجسد مشاركة الشعب في وضع وثيقة الدستور في مرحلتين أساسيتين، الأولى هي المشاركة في عملية إعداد وصياغة مشروع الدستور مع بيان الجهة التي تتولى ذلك بشكل مباشر فيما إذا كانت لجنة حكومية أو جمعية منتخبة خصيصا لهذا الغرض أما المرحلة الثانية فتتمثل في الموافقة النهائية على مشروع الدستور¹⁶ عن طريق الاستفتاء الشعبي.
- **على مستوى تغيير القانون أو الدستور:** وينقسم بدوره إلى شقين يتعلق الشق الأول بالتعديل ويتم عبر اقتراح هذا التعديل من قبل الشعب إما بصفة مباشرة عن طريق مختلف آليات التعبير عن هذا الرأي العام، أو بصفة غير مباشرة عن طريق ممثلي الشعب، تعقبها النقاشات حول هذا التعديل ليتم الإقرار النهائي عبر قوانين معدلة أو عبر تعديل الدستور بعد عرضه على الاستفتاء الشعبي؛ ويذهب الشق الثاني أبعد من ذلك بالمطالبة بإلغاء الدستور أو القانون إما بطرق سلمية أو بأسلوب ثوري بمختلف مظاهره، "وقد سجل التاريخ أن الدساتير ما صدرت إلا بعد ثورات شعبية أو ضغط قوي من جانب الشعب على حكامه"¹⁷ ويعتبر دستور 1989 الجزائري خير مثال على ذلك.
- **على مستوى الرقابة على نفاذ القوانين:** يمارس الرأي العام سلطة الرقابة الشعبية على مختلف التشريعات والقوانين وعلى رأسها الدستور وكلما قويت هذه الرقابة ازداد احترام هذه القوانين أو التشريعات، حيث يكون الرأي العام وفق ذلك:

- ضامنا لمبدأ الشرعية.
- مراقبا لسيادة القانون.
- قوة ضبط.
- ممثلا عن الإرادة الشعبية.

• معيارا لصلاحية القاعدة القانونية.

• "مؤشرا على رضا القاعدة الشعبية على السياسات العامة للدولة"¹⁸.

ويبقى أن نؤكد أن هذا الدور منوط -كما أسلفنا - بعدة متغيرات وأن تحققه على هذه الشاكلة مرهون بتوفر ميزات معينة في النسق الذي يحتويه، وفي هذا الإطار وأمام التغيرات التكنولوجية التي بدأت تمس جميع مناحي الحياة، تلح إشكالية تأثر هذا الدور الرقابي بانتشار استخدام هذه التكنولوجيات وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

3-الرأي العام الإلكتروني: الأبعاد الجديدة للدور الرقابي

نلاحظ في الآونة الأخيرة انتشار مظهرات جديدة للرأي العام بعد تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال حيث أصبحنا نتحدث عن رأي عام إلكتروني ينشأ على منصات التواصل الاجتماعي، ويتم حتى التعبير عنه إلكترونيا أحيانا.

إننا "تشهد ثورة معلومات متدفقة أمام رأي عام سريع التلقي والتأثير"¹⁹ وهذا ما خلق جملة من الانعكاسات على الرأي العام في حلته الإلكترونية، مما أثر بدوره على وظيفته الرقابية تأثيرا كبيرا يقع أغلبه في الجانب الإيجابي ثمنا ومفعلا بذلك هذه الأخيرة إلى حد كبير، ولو لم يكن الأمر بنفس النمطية في جميع المجتمعات لأن الأمر محكوم بعدة أنساق فرعية تتدخل بدرجة أو بأخرى في هذا التأثير.

1.3. الرأي العام والتكنولوجيا: مزايا وامتدادات

يمكن الجزم أن الخصوصيات التقنية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال قد ساهمت في إضفاء أبعاد جديدة على الرأي العام فأمام تضاعف انتشار استخدام هذه التكنولوجيات لدى القاعدة الشعبية و ما رافق ذلك من إتاحة ويسر وسهولة وسرعة وما وفره من إمكانيات التفاعل والتحديث والتنقل وغيرها من المواصفات التي سمحت بتدفق سريع للمعلومات من جهة، وبإمكانيات أكبر للولوج والنفاذ لهذه المعلومات من جهة أخرى مما يهيئ لساحات نقاش لا يفتر مع تعدد في الخلفيات، وكما لا يخفى يعتبر النقاش أولى مراتب تشكّل الرأي العام، وهذا ما يطرح " مشروعية إعادة اختبار الفروض التي قامت عليها نظرية لولب أو دوامة الصمت"²⁰ لصاحبها نيومان Elizabeth Noel Newman والتي تقتضي أن الرأي العام المعبر عنه هو ذلك الذي تروج له وسائل الإعلام و هو رأي الأقلية فحسب في حين تلتزم الأغلبية الصمت خوفا من العزلة الاجتماعية، وهذا ما تداعى مع إمكانيات النفاذ والتعبير المتاحة من جهة ومع تعدد الفاعلين المساهمين في تشكيل الرأي العام الإلكتروني من جهة أخرى .

لقد أصبحت تكنولوجيات الإعلام والاتصال تتنازع سلطة "السلطة الرابعة" إن لم نقل تتجاوزها مُشكّلة ما يحلو للبعض تسميته السلطة الخامسة، حيث أثبت الواقع محدودية وسائل الإعلام خصوصا بالنظر التي ما يسمي في الأدبيات الإعلامية " حراس البوابة " الذين يختارون و يغربلون المعلومات التي ينشرونها وفق معايير معينة متحيزة بطبيعة الحال لأيديولوجيات معينة لا تخرج عن سلطة السلطة أو سلطة المال، ناقلة بذلك زوايا واتجاهات وأفكار تستجيب بدرجة أو بأخرى لمصالحها ومآربها، وعليه

تُشكل رأياً عاماً على المقاس، حيث ينتج بذلك ما يسميه غرامتشي Antonio Gramsci " بالهندسة الذهنية" التي " تتحقق عندما تقوم قطاعات واسعة من السكان ليس فقط بقبول المفاهيم والأفكار المهيمنة بل أيضاً بالتسليم بهذه المفاهيم والأفكار باعتبارها نتاجاً لإجماع المجتمع" (21)؛ وأمام تغير التراتبية والمد المعلوماتي الخارج عن السيطرة تتداعي هذه الأفكار لصالح رأي عام غير منقاد خصوصاً بعد تطور ما اصطلح على تسميته: صحافة المواطن أو الإعلام الجديد - بنظرة أكثر شمولية- والذي يتجاوز الإعلام التقليدي بما يملكه من صفات تقنية (كالوسائط المتعددة) أو حتى الإعلامية (باعتبار الكاتب في الغالب شاهد عيان)، وفي هذا تقويض لنظرية " الأجنحة " التي ترتب بحسبها وسائل الإعلام أولويات الرأي العام، بترتيب الأفكار التي يجب أن يهتم بها، في حين ينشر الإعلام الجديد القضايا التي تم إقصاءها في وسائل الإعلام التقليدية لكونها لا تتماشى و السياسات الإعلامية لهذه المؤسسة أو تلك.

هذا ما دفع بروكيتش Ball Rokeach صاحبة نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام (1976) إلى الاعتراف " عام 1998 بأن الانترنت قد أحدث تطوير في البيئة الإعلامية وفي العلاقات التقليدية بين الفرد والنظام الإعلامي، وأنه ينبغي تحديث نظرية الاعتماد في ضوء المتغيرات الاتصالية التي يفرضها الإعلام الجديد"²².

2.3. الرأي العام الإلكتروني والدور الرقابي: مظاهر وآليات جديدة

وانتقالاً من الجانب النظري، نلامس الواقع برصد جملة المظاهر الجديدة التي أثرت تبادلياً في الرأي العام وخلفت جملة التحولات التي مست بنيته وكيونته ودوره الرقابي بحيث منحته منابع جديدة لتكوّنه وتشكّله ومساحات جديدة للتعبير عنه وكذا آليات جديدة للممارسة وأداء وظيفته الرقابية وحماية مختلف القوانين الموجودة ولعل أهمها:

• **ظهور فضاء عام إلكتروني:** لقد انتقل مفهوم الفضاء العام (المجال العام) و الذي يشكل حسب هابرماس Jürgen Habermas "دائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة، فهو الفضاء المفتوح الذي يجتمع فيه الأفراد لصوغ رأي عام و التحول بفضلهم إلى مواطنين تجمعهم آراء وقيم وغايات واحدة"²³، انتقل هذا الفضاء من المجال الواقعي إلى الساحات الافتراضية، وهو ما جعل مقومات وأسس الفضاء العام ترتحل معه الى هذا العالم الافتراضي مشكلة بذلك امتدادات لها فيه وأحياناً تعويضاً لها في ظل الانفتاح النسبي الموجود في هذا العالم وبالتالي نلاحظ اشتداد النقاشات على شبكات التواصل الاجتماعي وظهور الآراء والاتجاهات مما يشكل بالتالي ملامحاً جديدة للرأي العام وتوسعا على مستوى الأدوار المنوطة به وعلى رأسها الدور الرقابي، في ظل انتشار المعلومات وارتفاع درجة الوعي السياسي.

• **انتشار المعرفة السياسية:** أكد ماكليود Ian MacLeod (1968 - 1969) "أن ثمة علاقة ارتباط بين التطور الضخم لوسائل الاتصال الجماهيري وبين المعرفة السياسية"²⁴ حيث أن التكنولوجيات الاتصالية ساهمت - كما ذكرنا - في زيادة الإنتاج المعرفي "من خلال نموذج يتكون من ثلاث أضلاع هي جمع المعلومات، والتعليق عليها، والتداول حولها ثم اتخاذ خطوات فعلية"²⁵، وهذا ماسياهم "

بصياغة تكوين معرفي جديد لدى الأفراد حول القضية محل التأثير، أو على الأقل إحداث خلخلة في التكوين المعرفي القديم حول تلك القضية²⁶ وهذا ماسيسهم في تحول المعلومات المتاحة إلي أنماط من المعرفة السياسية الالكترونية، ومن جهة ثانية نلاحظ زيادة إنتاج الأفراد للمحتوى السياسي على الانترنت وزيادة سبل إرساله وتبادلته وتخزينه، مما ساهم بدوره في إحداث تراكم معرفي سياسي، لتشكل هذه المعرفة السياسية القاعدة الخلفية التي تبنى عليها الاتجاهات و المواقف التي تمثل الرأي العام الإلكتروني.

• **ظهور بيئة سياسة الكترونية:** خلق الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال بيئة سياسية الكترونية تتميز بما يلي:

✓ زيادة الوعي السياسي وانخراط أكبر في الحياة السياسية، حتى أن هذه البيئة شُبهت بسوق أئينا للنقاش " فالمكوّن الرئيسي للإعلام الجديد هو التفاعل السياسي أو التغذية الراجعة بين الممثلين السياسيين والمواطنين كما أن العلاقة الرئيسية للإعلام التفاعلي (...) هي احتمال التفاعل التلقائي بين الشخصيات السياسية والصحفيين والمواطنين²⁷ ومن جهة ثانية وفرت تكنولوجيات الإعلام والاتصال سريانا سلسا للمعلومات سواء المُعلن عنها أو المُسربة، مما خلق زخما معلوماتيا أسس بدوره لزيادة الوعي السياسي وبالتالي لتفعيل آلية الرقابة الشعبية.

✓ لقد تغيرت إحداثيات الاتصال السياسي مع توفر رجع الصدى مما أسس لاتصال أفقي، وحتى شبكي مقابل الاتصال الخطي الذي كان سائدا، حيث أن "صفة الخطية التي تميز الاتصال تراجعت كثيرا لدرجة الانتفاء إما بسبب الانفتاح العام للدول على الخيار الديمقراطي، أو لتراجع الديكتاتوريات وأنظمة الحكم الشمولية، أو لأن وسائل التواصل والإعلام الحديثة أصبحت تتيح إمكانيات هائلة للتفاعل مع الجمهور، وخصوصا مع برامج الحوار المباشرة، وبرامج إشراك المستمعين والمشاهدين في إبداء آرائهم بكل حرية"²⁸ وهو ما عزز قنوات الاتصال السياسي حيث نجد أن أغلب الساسة يملكون حسابات وأرصدة في شبكات التواصل الاجتماعي وعلى رأسها موقع تويتر الذي يعتبر موقعا سياسيا بامتياز.

✓ منحت المزايا التقنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال إمكانيات تجاوز عوامل الزمان والمكان والقفز على إكراهات السلطة في الواقع أو على الأقل الالتفاف عليها، مما خلق انضماما متزايدا للحياة السياسية من قبل المواطنين.

✓ تتميز البيئة السياسة الكترونية كذلك بانحسار دور الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وتماهي دور الدولة وهذا ما أعطى مساحات إضافية للرأي العام، ورسم جملة من المحددات الجديدة التي خلقت رأيا عاما أكثر قوة وفعالية وأمدته بعديد الخصائص

والمزايا وفي هذا تعزيز للدور الرقابي وذلك وفق أربعة أبعاد يرصدها عادل عبد الصادق²⁹ فيما يلي:

- بعد مؤسسي: يتمثل في عجز الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات الوسيطة بين الحكام والمحكومين عن حمل الرأي العام لانفصال هذه الأخيرة عن واقعها.
- بعد تكنولوجي: يتمثل في الارتباط المتزايد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- بعد تنموي: حيث تنسم المجتمعات بحالة متصاعدة من الحراك السياسي.
- بعد جيلي: يمثل تكون المجتمعات من نسب كبيرة من الشاب الفئة الأكثر تعاطيا مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

لقد ساهمت هذه العناصر مجتمعة في خلق الرأي العام الإلكتروني أو على الأقل إحداث تغييرات عليه من ناحية الشكل والبنى والأدوار، وتتمثل أهم مظاهر التغيير التي بدأت تُبين عن نفسها في ظل ما سبق فيما يلي:

- ظهور فاعلين جدد، كالنشطاء الإلكترونيون" وهم الأشخاص الذين يبذلون ميلا أكثر من غيرهم في إنتاج مبادرات ذات صلة بما يجري حولهم من تفاعلات (...). وقد تكون تلك المبادرات قولية أو عملية وترتبط بالواقع وتتحرك الكترونيا عبر الفضاء الإلكتروني³⁰، خاصة مع ظهور حركة مواطنة على الانترنت، وكذا ظهور قادة رأي جدد، مع اتساع في عدد الفاعلين المساهمين في تشكيل الرأي العام في الفضاء الافتراضي، أين تتوفر آليات التعبير ويتسع المجال لإمكانيات التجمع بين ذوي الاهتمامات المشتركة.

- ظهور أدوات و آليات جديدة للتعبير الكترونيا عن الرأي العام ولممارسة الدور الرقابي مثل الحملات الإلكترونية (كحملة "لا لمسودة الدستور #") والتجمعات الإلكترونية والوسائل الاحتجاجية، وجمع التوقيعات الإلكترونية وحتى تلك الوسائل الأكثر تطرفا مثل قرصنة المواقع و نشر الفيروسات .. الخ والتي تقابل الثورات المعبرة عن الرأي العام واقعيا، وغيرها من الآليات التي تعبر عن أشكال جديدة من الحركات الشعبية في ظل "عدوى الأفكار" التي يتميز بها هذا المجال، وهذا ما سمح بتزويد الرأي العام بآليات جديدة لممارسة الدور الرقابي وحتى الذهاب أبعد من ذلك باستحداث وسائل جديدة للاحتجاج والرفض في حالة المساس بالقوانين أو تجاوزها، مُمكننا بذلك من تكريس الرقابة الشعبية على نفاذ القوانين.

الخاتمة:

إن الدور الرقابي للرأي العام يمتاز بتجاذبات تحكمها العلاقة بين السلطة والمواطنين وتؤطرها عدة محددات مثل النظام السياسي والثقافة السياسية والمنظومة المجتمعية ككل، وعليه سيكون من العبث الحديث عن تهميط لهذا الدور، ولكن المؤكد أنه موجود ويمارس عبر جملة من الآليات المختلفة والتي اكتسبت أبعادا جديدة في ظل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، هذه الأخيرة التي كشفت عن نمط جديد من الرأي العام في فضاء افتراضي وبفواعل جدد وأساليب جديدة؛ وهو ما كرس للدور الرقابي من

خلال عنصرين رئيسين: يتعلق الأول بظهور بيئة سياسية الكترونية بملامح جديدة تتمثل أساساً في ازدياد المعلومات والمعرفة السياسية وسهولة سريانها وتبادلها وتنامي الوعي والمشاركة السياسية مما شكل مرجعية متينة لتكوّن الرأي العام الإلكتروني وفي الوقت نفسه منحه آليات رقابية جديدة؛ ويختص العنصر الثاني بتغيرات على مستوى فواعل الرأي العام ووسائله التعبيرية أكسبت الرقابة الشعبية آليات جديدة للمراقبة والاحتجاج والاعتراض والرفض، موسعة ومكرسة بذلك رقابة الرأي العام على نفاذ القوانين.

وخلاصة القول أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال قد خلقت رأياً عاماً إلكترونياً أو على الأقل رأياً عاماً متعدداً يربط بين الافتراضي والواقعي وينبني على أنماط جديدة قد تشكل نقاط قوة و تفعّل الدور الرقابي لهذا الرأي العام، و لكنها في الوقت نفسه، قد تخلق رأياً مهلاً وسط هذه الفوضى المعلوماتية والنشاز الإعلامي، و من ناحية أخرى تطرح إمكانية استغلال هذا الفضاء الإلكتروني في "صناعة" رأي عام على المقاس في إطار ما شاع الحديث عنه عبر مصطلح "الذباب الإلكتروني" وهذا ما يرجع الرأي العام إلى الإشكالية الشهيرة والتي تساءل منبعه تشكلاً أم صناعةً، وهو ما يفتح المجال لموضوع بحث علمي آخر يتطلب الدراسة والبحث.

الهوامش:

1. اسماعيل شرقي، الإعلام الجديد و دوره في تشكيل الرأي العام دراسة وصفية ، مجلة الآداب و العلوم الانسانية ،مجلد 5، العدد2 ، 2012، ص 23 .
2. ماكس ماكومز و آخرون، ترجمة محمد صفوت حسن أحمد، الأخبار و الرأي العام :آثار الإعلام على الحياة المدنية، القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط1، 2012 ، ص 08 .
3. علي سعد اسماعيل، الرأي العام بين القوة و الايدلوجية ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991 ، ص،ص 111، 112 .
4. بيار بورديو، ترجمة رضوان بوجمعة، الرأي العام غير موجود، معالم، المجلد1 العدد1،1/10/2009، ص127.
5. فيلب ريتور ، ترجمة خليل أحمد خليل، سوسيولوجيا التواصل السياسي ،بيروت، دار الفارابي ، 2008 ، ص 54.
6. محمد خليل، مفهوم الرأي العام الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 26 ديسمبر 2018 من موقع: http://snapsoul.tripod.com/News/Articles/e_opinion_exp.htm
7. فتحي حسين عامر، الرأي العام الإلكتروني، دار النشر للجامعات، 2012، ص.12.
8. فيليب ريتور ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .
9. سماح فرح عبد الفتاح و آخرون ، تحرير و تقديم عبد الإله بلقزيز، الإعلام و تشكيل الرأي العام وصناعة القيم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 ، ص 145 .
10. عمر أوزفاردالي ، دور الرأي العام في ضمان نفاذ الدساتير، (دراسة تحليلية مقارنة: مصر، العراق، انجلترا، تركيا)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر ، 2016 ، ص 02 .
11. جعفر عبد السادة بهير الدراجي ، تعطيل الدستور: دراسة مقارنة ، دار الحمد، 2009 ، ص 190.
12. رمضان عبد المجيد ، مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام، قانون الإعلام الجزائري نموذجاً ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد9 ، جوان 2013 ، ص 369 .
13. مازن ليلو راضي ، ضمانات احترام القواعد الدستورية في العراق ، جامعة القادسية ، العراق ، اطلع عليه من موقع http://constitutionnet.org/sites/default/files/guarantees_for_respecting_constitutional_rules_in_iraq.pdf
14. نفس المرجع السابق نقلا عن لاري الويتز، ترجمة جابر سعيد ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، الجمعية الخيرية لنشر العرفة ، 1996 ، ص 46.
15. جعفر عبد السادة بهير الدراجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.
16. ميثم حسين الشافعي أثر الرأي العام في وضع الدستور تغييره ، مجلة دراسات اسلامية معاصرة، عدد 6، 2012 ، ص 383.
17. نفس المرجع السابق ، ص 382 .

18. عادل عبد الصادق ، الفضاء الإلكتروني و الرأي العام ، تغير المجتمع و الأدوات و التأثير ، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، ،2009، ص24.
19. نفس المرجع السابق.
20. فتيحة بوغازي ، الرأي العام الإلكتروني في ظل الإعلام الجديد صحافة المواطن نموذجا ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 17، مارس 2016 ، ص124.
21. سماح فرح عبد الفتاح و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص156.
22. خالد صلاح الدين حسن علي ، دور الإعلام التقليدي والجديد في تشكل معارف الرأي العام و اتجاهاته نحو الديمقراطية و تحدياتها في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر لكلية الإعلام، مصر، 7-9 جويلية 2009.
23. أنيسة شريقي، الفضاء العمومي واثيقا الحوار (هابرماس أنموذجا)، متون، مجلد 8 ،العدد1،ص410
24. عادل عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره.
25. فتيحة بوغازي، مرجع سبق ذكره ص 117.
26. عادل عبد الصادق ، مرجع سبق ذكره، ص20.
27. يحي اليحياوي، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص3.
28. ماكس ماكومز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص145.
29. عادل عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 56.
30. نفس المرجع السابق، ص32.